والثاني يقوم على رفض أي فكرة للتفاوض، ويطالب باقامة «الدولة اليهودية الخالصة» على «أرض ـ اسرائيل الكاملة». وقد عبّر عن هذه الحقيقة بيغن، في أثناء انعقاد المؤتمر العاشر لحركة «حيروت»، العام ١٩٧٠، بقوله: «اليوم، يوجد معسكران بارزان، حكومة تلتزم تقسيم ' أرض ـ اسرائيل' ، ومعارضة تلتزم تكامل البلد. كان علينا ان نختار بين التخلي عن الحقيقة التاريخية من أجل البقاء في الحكومة، أو التخلي عن الحكومة من أجل الحقيقة التاريخية؛ وقد اخترنا الحقيقة التاريخية؛ لا سلام دون الحقيقة»(٢٦).

على هذه الخلفية، ولد تكتل الليكود، الذي لم يستهدف الاطاحة بحكومات حزب «العمل» المتعاقبة فحسب، بل وقطع الطريق على أية مبادرات، أو مشاريع، قد تؤدي الى التخلي عن الأراضي المحتلة، أو عن اجزاء منها. ولهذا، فقد تميز الليكود بقلّة مبادراته السياسية، أو استعداده لقبول مبادرات، من اية جهة أتت. واذا كان هناك من مبادرات قد تقدّم بها الليكود، فانها لم تكن تهدف الى ايجاد تسوية سياسية شاملة، وعادلة، للصراع العربي ـ الاسرائيلي، والقضية الفلسطينية، بقدر ما كانت تحاول اثبات قدرة الليكود على التكتيك والمناورة، لنفي حالة «الجمود والعقم» التي ينعته خصومه بها.

ان مراجعة بسيطة للمبادرات كافة التي تقدّم بها الليكود، منذ العام ١٩٧٧، تكشف لنا عن جوهر حركته السياسية، التي تتخذ من مسألة «الحكم الذاتي» محوراً لها. ومع ان هذه الفكرة لم تكن، في الأصل، فكرة ليكودية؛ اذ انها شكلت جوهر المشاريع «العمالية»، بدءاً من بن ـ غوريون وانتهاءً ببيريس، لكنها تبلورت على أيدي تحالف الليكود، بزعامة بيغن، ثمّ شامير. وهذا يعني ان السياسة الاسرائيلية التي انتهجها حزب «العمل»، طيلة السنوات الماضية، بقيت مستمرة، وان بشكل مختلف قليلاً. فالليكود الذي رأى ان الحكومات «العمالية» قد تنازلت كثيراً، في مشاريعها، خاصة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وتوقيع اتفاقيات «فك الاشتباك» بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا، وفي أثناء التحضير لمؤتمر جنيف للسلام، حاول الاستفادة من الثغرات والنواقص في تلك المشاريع، وذلك باضفائه طابعاً يمينياً خالصاً عليها، من خلال التمسّك بالثوابت الصهيونية الأساسية، وفي مقدمها السيطرة الكاملة على الأرض المحتلة، وانكار الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير.

ولو عدنا الى مشروع بيغن للحكم الذاتي، الذي تقدّم به الى قمة الاسماعيلية، قبل عرضه على الكنيست، بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٨، لوجدناه يتضمّن: الغاء الحكم العسكري في «يهودا والسامرة» (الضفة الفلسطينية) وقطاع غزة؛ وانشاء حكم ذاتي اداري للسكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها، ومن أجلهم؛ وانتخاب مجلس اداري، يتألف من ١١ عضواً، يعمل بموجب المبادىء المحدّدة في الوثيقة(٢٧).

ومن بين هذه المبادىء البند الرقم ١١، الذي ينص على «اسناد شؤون الأمن والنظام في الضفة والقطاع الى السلطات الاسرائيلية». وقد أوضح بيغن، في خطابه، انه بدون هذا البند، ليست هناك أية أهمية لمشروع الحكم الذاتي الاداري. «وأريد ان أعلن من على منصة الكنيست، ان وجود قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، أمر بديهي؛ لا يمكننا ان نتصور، على الاطلاق، فيما لو اقترح علينا سحب قوات جيشنا من ' يهودا والسامرة' [الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، السماح لمنظمة ' القتلة' ، المسمّاة منظمة التحرير الفلسطينية، نريد ان نقول انه لن يسمح لهذه المنظمة، تحت أي ظرف، بالسيطرة على ' يهودا والسامرة' [الضفة